● أخبار قصيرة

هزيمة أوكرانيا ستضعف موقف واشنطن أمام موسكو

صرح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي مايكل ماكول بأنه يتوجب على الولايات المتحدة منع هزيمة أوكرانيا، محذراً من أن ذلك سيشكل قراراً كارثياً يضعف موقف واشنطن أمام موسكو.
وأضاف في مقابلة مع شبكة "إيه بي سي نيوز": "سيكون هذا قراراً سياسياً كارثياً من شأنه أن يضعنا في موقف ضعيف أمام روسيا".
وشدد ماكول على ضرورة أن تمنح واشنطن كييف المزيد من الأدوات للمفاوضات المستقبلية مع موسكو، مؤكداً أن هذه المسألة يجب أن تكون من أولويات السياسة الأمريكية.

الداخلية الأميركية: نواجه تحديات أمنية متزايدة

صرح وزير الأمن الداخلي الأمريكي، أليخاندرو مايوركاس، بأن الولايات المتحدة تواجه تحديات متزايدة في مجال التطرف العنيف والتهديدات الإرهابية على المستوى المحلي.
وأوضح مايوركاس خلال مقابلة مع شبكة "إي بي سي نيوز" قائلاً: "لا نواجه فقط التهديد المستمر للإرهاب الخارجي، الذي كان سبباً في إنشاء وزارة الأمن الداخلي، بل نواجه أيضاً تحديات من "دول معادية". وخلال العقد الماضي، شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً في ما نطلق عليه التطرف العنيف المحلي". وفي حادث مأساوي وقع في الأول من يناير/كانون الثاني، حوالي الساعة ٣:١٥ صباحاً بالتوقيت المحلي، اقتحمت شاحنة حشداً من المواطنين في شارع بوربون التاريخي بمدينة نيو أورليانز، مما أدى إلى وفاة ١٥ شخصاً وإصابة ٣٥ آخرين.
وذكر مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) أن المشتبه به في هذا الهجوم هو شمس الدين جبار، مواطن أمريكي يبلغ من العمر ٤٢ عاماً من ولاية تكساس، والذي كان يقود المركبة المستخدمة في الهجوم.

أفغانستان: قرار بتسريع نقل العمالة إلى الخارج

أعلن "عبدالمنان عمري" وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة طالبان أنه بناءً على توجيهات "الملا هبة الله آخوندزاده" زعيم حركة طالبان، تم عقد اجتماع لمناقشة سبل تسهيل انتقال العمالة بشكل قانوني خارج أفغانستان.
حضر الاجتماع عدد من مسؤولي طالبان، من بينهم "أمير خان متقي" وزير الخارجية، و"محمد نبي عمري" نائب وزير الداخلية، و"حمد الله زاهد" نائب وزير الصحة، و"عبد القاهر حاجي إدريس" رئيس الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات، وذلك برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية.
وتقرر خلال الاجتماع تسريع عملية نقل العمالة إلى خارج أفغانستان، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، سيتم إعداد اتفاقية خماسية لحماية حقوق العمال.

مع نهاية عام ٢٠٢٤ وبداية ٢٠٢٥

حزب "الحلم الجورجي" ينجح في ترسيخ موقعه في السلطة

الوفاق / في خضم التحولات السياسية التي تشهدها منطقة القوقاز، تبرز جورجيا كنموذج فريد للصراع بين التوجهات الشرقية والغربية. ومع نهاية عام ٢٠٢٤ وبداية ٢٠٢٥، شهدت البلاد تطورات سياسية مهمة تعكس حالة الاستقطاب بين الحكومة الحالية والمعارضة الموالية للغرب. هذه التطورات لا تقتصر على المشهد السياسي الداخلي فحسب، بل تمتد لتشمل العلاقات الدولية والتوازنات الإقليمية، خاصة في ظل الصراع المحتدم بين روسيا والغرب. وفيما يلي تحليل مفصل لأحدث التطورات في المشهد السياسي الجورجي.
أظهرت نهاية عام ٢٠٢٤ وبداية عام ٢٠٢٥ أن حزب "الحلم الجورجي" نجح في ترسيخ موقعه في السلطة. وقد التقى الرئيس الجورجي الجديد، ميخائيل كاولاشفيلي، الذي أدى اليمين الدستورية مؤخراً، مع عائلته بإيليا الثاني، جاثليق وبطريرك عموم جورجيا، وتلقى منه البركة والدعاء بالتوفيق في عمله.
بالنسبة لمعظم الشعب الجورجي، يعد دعم الكنيسة الأرثوذكسية الجورجية للسلطة الحاكمة أكثر أهمية بكثير من "الاعتراف" أو "عدم الاعتراف" من قبل الاتحاد الأوروبي.

محاولات المعارضة الجورجية

في غضون ذلك، تسعى الرئيسة السابقة سالومي زورابيشفيلي، التي غادرت مقر الرئاسة، مع المعارضة الموالية للغرب، إلى إيجاد أساليب جديدة للـ"ميدان" في إشارة إلى احتجاجات الميدان في أوكرانيا للحفاظ على وهم "الاحتجاج الشامل" ضد الحكومة الحالية.
في ليلة ٣١ ديسمبر و١ يناير، نظمت المعارضة "احتفالاً بالعام الجديد" ارتجالياً في شارع روستافيلي، واستمرت هذه "الاحتجاجات" في اليوم التالي بحضور أقل. ونظراً لعطلات رأس السنة الجديدة وعيد الميلاد في جورجيا، التي تستمر حتى ١٣ يناير، فإن البلاد في حالة "عطلة" فعلياً، ولا يُتوقع حدوث أي أحداث غير متوقعة حتى منتصف يناير.
تحولت الاحتجاجات تدريجياً إلى "شكل كرنفالي"، ويحاول قادة المعارضة من خلال هذا الأسلوب الحفاظ على "روتين" أنشطتهم. وعلى الرغم من أن خطر عدم الاستقرار يقل في الشكل "الكرنفالي" للاحتجاجات، إلا أنه لا يزال قائماً.
بالنسبة للجمهور الغربي، يتم نقل معلومات خاطئة حول استمرار الاحتجاجات الواسعة في جورجيا، مدعين أن "مئات الآلاف" من المواطنين الجورجيين موجودون في الشوارع ويحتجون ضد "الحكومة الروسية" و"الحلم الروسي" (وهو المصطلح الذي أطلقته زورابيشفيلي والمعارضة على الحزب الحاكم "الحلم الجورجي"). لم تقبل المعارضة حتى الآن بهزيمتها وشرعية الحكومة الحالية، وما زالت تطالب بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

مقاطعة وخلق أوهام

يمتنع قادة المعارضة عن المشاركة في جلسات البرلمان الجورجي الجديد لعدم اعترافهم به، وبالتالي حرموا أنفسهم من الوصول إلى منبر البرلمان. من الواضح أن المعارضة ما زالت تراهن على الوصول غير المشروع إلى السلطة بمساعدة خارجية؛ لذلك، هناك خطر من تنظيم استفزازات جديدة بعد انتهاء عطلات رأس السنة وعيد الميلاد لتحويل الاحتجاجات إلى مرة أخرى من "الشكل الكرنفالي" إلى "الشكل العنيف".
ما زالت المعارضة الجورجية تحاول خلق وهم "عدم اعتراف" الغرب بالحكومة الجورجية الحالية و"الاعتراف بشرعية" زورابيشفيلي، التي أصبحت مجردة من جميع صلاحياتها. ولهذا الغرض، يقوم جو ويلسون، النائب الجمهوري في الكونغرس الأمريكي، بممارسة الضغط لصالح مصالح المعارضة الجورجية في الولايات المتحدة. وقد نشر معلومات حول دعوة مزعومة لسالومي زورابيشفيلي لحضور حفل تنصيب الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، مما أثار رد فعل من رئيس الوزراء الجورجي إيراكلي كوباخيدزه.
علق كوباخيدزه ساخراً على التشابه بين تصريحات جو ويلسون وتصريحات أندريوس كوبيليوس، رئيس وزراء ليتوانيا السابق، غير المجدية ضد حزب "الحلم الجورجي" والمسؤولين الجورجيين، قائلاً إن دونالد ترامب لم يدعُ سالومي زورابيشفيلي إلى أي مكان، وإنما هناك "كوبيليوس أمريكي" دعا المواطنة زورابيشفيلي إلى أمريكا. وفي النهاية، يمكن لزورابيشفيلي أن "تقف وسط الحشد" في حفل تنصيب ترامب، تماماً كما وقف ميخائيل ساكاشفيلي، الرئيس السابق، وسط الحشد في حفل تنصيب ترامب الأول قبل ٨ سنوات.

محاولة فرنسية فاشلة

فرنسا أيضاً لا تهدأ ولا تقبل فقدان نفوذها في جورجيا؛ ومع ذلك، فإن لهجة بيانات المسؤولين الفرنسيين الرسميين لم تعد إنذارية مثل لهجة المواطنة الفرنسية زورابيشفيلي.
أصدر وزراء خارجية "مثلث فايمار" (فرنسا وألمانيا وبولندا) بياناً أعربوا فيه عن "قلقهم العميق" إزاء الأزمة السياسية التي نشأت في جورجيا بعد الانتخابات البرلمانية في ٢٦ أكتوبر وقرار حزب الحلم الجورجي بتعليق عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي.
جاء في البيان المشترك لوزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبولندا، أنالينا بيربوك وجان نويل بارو ورادوسلاف سيكورسكي: "إن الدعوة لتنفيذ توصيات ومعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك إمكانية إجراء انتخابات جديدة، التي يطرحها جزء من المجتمع الجورجي، تستحق النظر من قبل السلطات والحوار الصادق مع جميع القوى السياسية وممثلي المجتمع المدني."
وبالتالي، تدعو فرنسا وألمانيا وبولندا الآن السلطات الجورجية إلى الحوار مع المعارضة، وليس إلى تلبية مطالبها الإنذارية بإجراء انتخابات جديدة. ولا شك في أن السلطات الجورجية ستتجاهل مثل هذه التصريحات.

تراجع الدعم الغربي للمعارضة

كما أشار المسؤولون الجورجيون، فإن مستوى الدعم الخارجي للمعارضة الموالية للغرب في جورجيا قد انخفض بشكل واضح. وبحسب كاخا كالادزه، عمدة تبيليسي، فإن الغرب فقد اهتمامه بهذا البلد بعد رفض جورجيا للسيناريو الأوكراني.
وأشار كالادزه إلى أن هدف الغرب كان فتح "جبهة ثانية" ضد روسيا من جانب جورجيا، قائلاً: "تم ممارسة ضغط غير مسبوق على بلدنا وحكومتنا للعمل ليس وفقاً لمصالح بلدنا ومستقبل شعبنا السلمي، بل مع مراعاة مصالح دول كبرى أخرى، مما شكل مخاطر واضحة على أمن بلدنا. كان الهدف من الوصول غير المشروع للمعارضة الموالية للغرب إلى السلطة هو إشعال الحرب في جنوب القوقاز. وبما أن هذا لم يتحقق بمساعدة "الميدان"، فقد توقفت مؤقتاً محاولات الغرب التدخلية والوقحة في الشؤون الداخلية لجورجيا."
يتضح من خلال هذه التطورات أن المشهد السياسي في جورجيا يمر بمرحلة حاسمة من إعادة التموضع الداخلي والخارجي. فمن ناحية، نجح حزب "الحلم الجورجي" في تعزيز سلطته وشرعيته المحلية، معتمداً على دعم المؤسسات التقليدية مثل الكنيسة الأرثوذكسية. ومن ناحية أخرى، تواجه المعارضة الموالية للغرب تراجعاً في الدعم الخارجي وفشلاً في تحقيق أهدافها المتمثلة في تغيير النظام. هذا التحول يعكس تغيراً أوسع في المنطقة، حيث تتراجع قدرة القوى الغربية على التأثير في السياسات المحلية للدول المستقلة، وتتزايد أهمية العوامل الداخلية والهوية الوطنية في تحديد مسار البلاد. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر أمام جورجيا هو الحفاظ على استقرارها السياسي والاقتصادي في ظل هذه التوترات المستمرة بين التوجهات المختلفة، والموازنة بين مصالحها الوطنية وعلاقاتها الدولية.

بحسب عمدة تبيليسي، فإن الغرب فقد اهتمامه بهذا البلد بعد رفض جورجيا للسيناريو الأوكراني

في مواجهة دعوات ترامب للعودة إلى الوقود الأحفوري

بريطانيا تتمسك بالطاقة الخضراء

في ظل التحولات العالمية نحو الطاقة النظيفة والمتجددة، تتصاعد التوترات بين مؤيدي الوقود الأحفوري ودعاة الطاقة المتجددة. وفي أحدث تطور لهذا الصراع، برز موقف مثير للجدل للرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب تجاه سياسة بريطانيا في مجال الطاقة.
انتقد دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي المنتخب، مؤخراً الحكومة البريطانية بسبب زيادتها لقدرات الطاقة المتجددة، مطالباً لندن بالتخلص من توربينات الرياح وزيادة إنتاجها من النفط والغاز.
يُعد بحر الشمال أحد أقدم أحواض النفط والغاز البحرية في العالم، وقد بدأ إنتاجه من النفط في الانخفاض منذ عام ٢٠٠٠، ليتحول منذ ذلك الحين إلى أحد أكبر مزارع طاقة الرياح في العالم.
وكتب ترامب في منشور موجه للحكومة البريطانية: "لقد ارتكبت بريطانيا خطأً فادحاً. افتحوا بحر الشمال. تخلصوا من توربينات الرياح."
وكان كير ستارمر، رئيس الوزراء البريطاني، قد فاز في انتخابات العام الماضي بوعد إنشاء اقتصاد منخفض الكربون. وتعتزم حكومته مضاعفة قدرة إنتاج طاقة الرياح البحرية أربع مرات لتصل إلى ٦٠ جيجاواط بحلول عام ٢٠٣٠.
ووفقاً لوسائل الإعلام الغربية، تهدف بريطانيا إلى إزالة الكربون من إنتاج الكهرباء بشكل كبير بحلول عام ٢٠٣٠، مما يعني تقليل اعتمادها على محطات الغاز وزيادة قدرات الطاقة المتجددة.

أما في الولايات المتحدة، فقد أثار اختيار ترامب لكريس رايت، المعروف بمعارضته للطاقة النظيفة وتغير المناخ، كوزير للطاقة، مخاوف العديد من الخبراء وقادة العالم بشأن مكافحة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
وذكرت قناة "إن تي في" في تقرير لها أن بريطانيا رفضت طلب ترامب بإزالة توربينات الرياح في بحر الشمال، مؤكدة التزامها الواضح بالطاقة المتجددة. ونقلت وكالة "بي إيه" عن المتحدث باسم الحكومة البريطانية قوله: "علينا استبدال اعتمادنا على أسواق الوقود الأحفوري غير المستقرة بطاقة نظيفة ومحلية تحت سيطرة بريطانيا."
وأكد المتحدث أن الأولوية هي تحقيق انتقال عادل وناجح في مجال الطاقة في بحر الشمال بما يتماشى مع الظروف المناخية والالتزامات القانونية.
يُذكر أن ترامب يعتزم تعزيز إنتاج النفط والغاز مرة أخرى بعد عودته إلى البيت الأبيض في أقل من أسبوعين. وخلال فترة رئاسته الأولى من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، قام بإضعاف معايير حماية المناخ والبيئة وسحب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، قبل أن يغير خلفه جو بايدن هذا النهج.
يعكس هذا الصراع حول سياسات الطاقة التباين الكبير في الرؤى العالمية بين التوجه نحو الاستدامة البيئية والتمسك بمصادر الطاقة التقليدية. وتبقى بريطانيا، رغم الضغوط، متمسكة بالتزاماتها البيئية وخططها للتحول نحو الطاقة النظيفة، في حين يواصل ترامب دعمه للوقود الأحفوري.